متطلبات إنجاح دور الأستاذ الجامعي في العملية البيداغوجية وفق القوانين المنظمة للتعليم في نظام ل.م.د

أ. بن شيخ عبد الرحمن د. العقاب كمال
المركز الجامعي تيسمسيلت

ملخص:

حاولنا في هذه الدراسة؛ استشراف آليات يتم الاقتداء بها لتفعيل دور الأستاذ الجامعي في العملية التعليمية وفق النصوص والتشريعات المنظمة للتدريس في نظام ل.م.د بكل مراحله بدأً من الليسانس والماستر والدكتوراه. في ظل تطور التخصصات الجامعية مع تطور العلوم المختلفة، واستحداث تخصصات جديدة، وبدأت الكثير من الجامعات تهتم بالإعداد لمهنة التدريس. فالتعليم العالي لم يعد مكتفياً بإعداد المتخصصين على مستوى درجة الليسانس فقط ، بل امتدت عملية الاعداد الى مستوى الدرجات العليا في الماجستير والدكتوراه. يعتمد نجاح أي تعليم عالي جيد على مدى ما يتوافر له من طاقم تعليمي، فهم الركن الأساسي لحسن أداء مؤسسة التعليم العالي لمهامها ووظائفها. وفي الغالب يكون عمل الأستاذ الجامعي موزع بين التدريس وبين البحث العلمي، ومما لا شك فيه أن التقسيم بين هذه الوظائف هو تقسيم اصطلاحي ومن الصعب وضع محددات دقيقة لكل وظيفة. ففي الواقع المعاصر أصبحتا متناسقتين ومتكاملتين وغير منفصلتان في مهمات الاستاذ الجامعي وبالتالي في مؤسسات التعليم العالي.

الكلمات المفتاحية:

الجامعة، ل.م.د، الأستاذ الجامعي، الأداء، الأهداف، البحث العلمي، التدريس، التعليم العالي، الطلاب، .....

Résume :-

Nous avons essayé dans cette étude، d'élaborer des indicateurs pour activer le rôle des enseignants de l'université dans le système L.M.D.

L'enseignement supérieur ne suffit plus pour préparer les étudiants à la licence uniquement، mais aussi de les préparer au master et au doctorat. L'enseigent prendre une responsabilité dans l'évolution de l'enseignement، et aussi dans la bonne gestion des établissements de l'enseignement supérieur. Les tâches de l'enseignant sont l'enseignement et la recherche scientifique، les deux tâches sont complémentaires dans les établissements d'enseignement supérieur.

Mots clés: -

L'univérsité، L.M.D، objectif، etudient، recherche scientifique، ensiegnement supperieur،...

مقدمة:

إن أفضل طريقة للارتقاء بالمجتمع هي أن نقدم تعليماً سليماً لأكبر عدد من الأفراد وهنا يبرز الدور المحوري و الارتكازي للجامعة في فك أزمة التعليم والارتقاء التعليمي والمعرفي والمجتمعي، فهي التي تبحث وتوجه مسيرة التعليم.

كما أن الاهتمام بتحسين شروط الأداء الوظيفي للأستاذ تدخل ضمن إطار جودة التعليم في الجامعات، حيث تقاس جودة التعليم بمدى تحقيق الجامعة لرسالتها وأهدافها الاستراتيجية، وتحقيق جودة التعليم في الجامعة يتطلب اتخاذ كل الاجراءات اللازمة للوصول إلى أفضل نتائج ممكنة لعملية التعليم والتعلم في الجامعة على أسس علمية، بما يحقق رسالة الجامعة، ويعود بالنفع على المتعلم ويؤدي إلى تقدم المجتمع، وتحقيق جودة التعليم بالممارسات والأساليب السليمة في التعليم والإدارة ابتداء من اختيار المدرس وتنسيق الطلاب وطرق التدريس والمناهج

والوسائل التعليمية وتكنولوجيا التعليم والاختبارات والكتاب الجامعي، ونظام الخدمات، والقيام بالتقييم وفق المعايير الموضوعة، وهذا بالتأكيد يحتاج إلى وقت وجهد وأنظمة أكاديمية وإدارية حديثة وإلى وضع خطط وبرامج وإشراك المدرسين في هذه العملية. حيث لا يمكن تحقيق الجودة دون أن يعلم المدرس بما يدور حول موضوع تحسين أداء الجامعة في عالم تكنولوجي متغير، ودون أن يكون له دور في هذه العملية؟، بل إن فهم المدرس لدوره في جودة التعليم هي نقطة البداية في تحسين العملية والوصول إلى النتائج المرجوة.

على الرغم من التحولات التي عرفها نظام التعليم العالي في الجزائر منذ سنوات الاستقلال إلى اليوم ، نجد أساتذة الجامعة مازالوا يعيشون تحت الوصاية التي تمارسها السلطة السياسية على التعليم العالي . أدى إلى خنق كل المحاولات للتفكير العلمي الموضوعي ، ولا غرابة في ذلك فالجزائر كدولة من دول العالم الثالث ارتبطت بالصراعات الايديولوجية ومفاهيم التحرر وغيرها فمثقفوها لم يعوا جيداً أن التعليم العالي يرتبط بفكرة الحرية ، هذا الارتباط الذي ينطلق من فكرة أن البحث يفرض حرية الفكر وحرية الفكر تضمن الديمقراطية والتنمية والمواطنة.

وعليه كانت محاولة دراستنا للموضوع، تحت عنوان: **"متطلبات إنجاح دور الأستاذ الجامعي في العملية البيداغوجية وفق القوانين المنظمة للتعليم في نظام ل.م.د"**. كما أن أهمية الموضوع تبرز من حيث أن الأستاذ الجامعي والوظيفة التي يقوم بها؛ تقع ضمن الثلاث عناصر الأساسية للعملية التعليمية في الجامعة وهي (الأستاذ + المنهج+ الطالب)، كما نهدف في الدراسة إلى توضيح بعض الجزئيات حول كيفية تطوير دور الاستاذ الجامعي، والوقوف على متطلبات تطوير هذا الدور في التعليم العالي. وذلك ضمن محاولة الاجابة على التساؤلات التالية:-

① - ما هو دور الاستاذ الجامعي في العملية البيداغوجية/التعليمية ؟.

② - وما هي متطلبات تفعيل هذا الدور وفق ما يحقق أهداف نظام ل.م.د ؟.

- سمات مهنة الأستاذية في الجامعة؛
- توزيع مهنة الأستاذ بين التدريس والبحث العلمي.
- مقترح استراتيجية لتطوير دور الأستاذ الجامعي.

➢ **سمات مهنة الأستاذية في الجامعة:**

بعد أن كان مفهوم الجامعة في المجتمع المحلي يدل على التجمعات الأسرية ذات النفوذ السياسي القوي، أصبح اليوم يعني تجمعاً منظماً من الأساتذة والطلاب وظيفته التدريس والبحث العلمي، وهي تشهد اليوم تطبيق نظام ل.م.د. وأمام التزايد الشديد للطلبة الملتحقين بالجامعة سنة بعد سنة زاد الضغط على الطاقم البيداغوجي و التأطيري، فبعد أن كان معدل الطلبة في الاعمال التطبيقية لا يزيد عن 20 طالباً ، ارتفع الى 40 طالباً وأحياناً أكثر، وبعد أن كان يوضع في المدرجات 60 طالباً أصبحت تتجاوز هذه النسبة الى 180 طالباً ، وقد تصل أحياناً إلى 500 طالب في بعض الأقسام.

إن الأستاذ عضو هيئة التدريس الجامعي ليس هو أول معلم للطالب الجامعي ، لذا من أهم واجبات المدرس الجامعي أن يؤمن أن هدف التنشئة العلمية هو خلق الظروف التي تساعد على نمو الطالب عقلياً ونفسياً واجتماعياً، من هنا فان الخصائص المعرفية والمهنية والانفعالية وشخصية المدرس تؤدي دوراً مهماً في فاعلية وكفاءة العملية التعليمية، فهي بالنسبة للطالب تشكل أحد المداخل التربوية المهمة التي تؤثر في الناتج التحصيلي له، وفي استمراريته، وفي مستوى مفهوم الذات الأكاديمية لديه باعتباره أهم عناصر العملية التعليمية ، والمستفيد الأول لما يقدمه الأستاذ من معرفة وقدوة ونموذج[1].

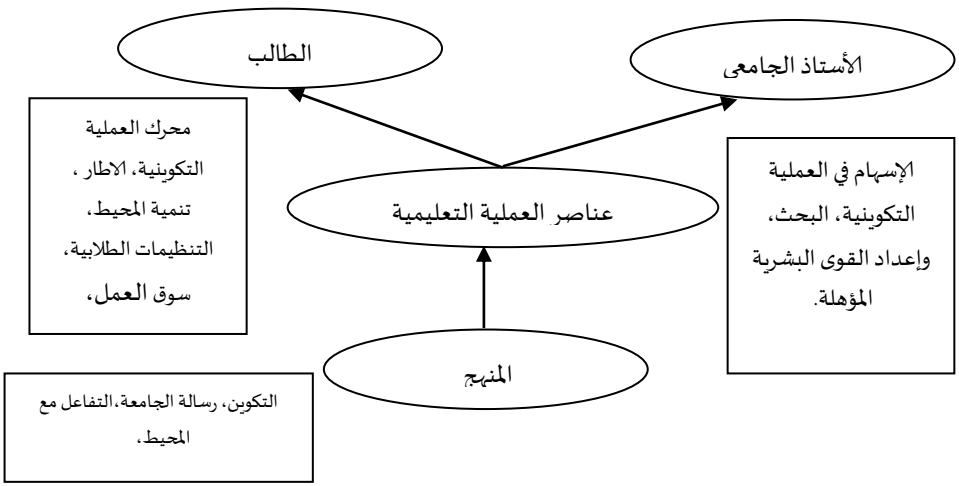

تتمثل خصائص المدرس الجامعي في توفر الكفاءة العلمية والمنهجية إضافة إلى الخصائص النفسية والاجتماعية حيث تتفاعل لتساهم في انجاح العملية التعليمية ، وهي تتمثل في[2] :-

- السمات الشخصية (القدوة، الانتظام، المسؤولية، الأمانة الفكرية)؛
- الكفاءة التدريسية (التمكن في مجال البحث، الاطلاع العمي الواسع،
- الكفاءة المهنية (المساهمة الفعالة في المحيط الجامعي،
- الكفاءة الاجتماعية والثقافية (المشاركة في الانشطة المختلفة،

إن التعليم الجامعي يحدد فاعليته انطلاقا من مهارة الأستاذ الجامعي وقدرته على تهيئة المناخ التدريسي للتعلم، وتنمية الإثارة العقلية لدى طلابه، والتواصل الايجابي فيما بينه وبينهم، بالإضافة إلى طبيعة العلاقات التي قد تساعد في استشارة دافعيتهم وبذل قصارى ما لديهم من قدرات وشحذ هممهم في سبيل التحصيل العلمي المتميز، والذي بدوره سوف ينعكس على مستوى عطائهم ، ومدى إيجابية تفاعلهم[3].

ومن أحسن الطرق التي تجعل المدرس والطالب ايجابيين على السواء في العملية التعليمية اتباع طريقة الاستكشاف؛ والتي تعني أن لا تقدم المعلومات جاهزة إلى الطالب إنما هو يكتشفها بنفسه وذلك بتعليمه كيف يتعلم بنفسه ويعتقد البعض أن الحقائق الجاهزة لو قدمت إلى الطالب لن تكون حقائق وإنما أنصاف حقائق والاستكشاف أساساً هو عملية تفكير بنائي أشبه بعملية تكوين المفاهيم وتعديلها عند التعرض لخبرات جديدة، لذلك يؤكد عليها في التعليم الجامعي لأن هدف هذا التعليم بشكل رئيسي هو تنمية تفكير الطالب وجعله إنساناً منتجاً للفكر أكثر مما هو مستهلك له ، وان المادة الدراسية هي وسيلة قبل أن تكون هدفاً وغاية والاستكشاف طريقة تعبر عن نقله فلسفية في التعليم العالي[4].

- **توزيع مهنة الأستاذ بين التدريس و البحث العلمي:**

يعد الأستاذ الجامعي دعامة أساسية للتعليم العالي، والعمل الأساسي للأستاذ الجامعي هو التدريس وما يتصل به من لقاء الطلبة وإعداد المحاضرات والاختبارات وقراءة البحوث وغيرها مما يحدد بالقوانين. كما ينخرط الأستاذ الجامعي في البحث العلمي، الذي يعتبر وظيفة ثانية للأستاذ الجامعي، ويمثل ركيزة أساسية في نشاط مؤسسات التعليم العالي، والواقع أن مؤسسات التعليم العالي تتفاوت فيما بينها في درجة اهتمامها وبالتالي في درجة انشغال أعضاء هيئة التدريس فيها بالبحث العلمي، إذا علمنا أن البحث العلمي هو الذي يخلق المكانة للمؤسسة التعليمية المعاصرة، وبقدر الاهتمام الذي توليه لهذا الجانب تتفاضل على البقية، ولما كان للبحث العلمي هذه المكانة في وظائف مؤسسات التعليم العالي فإنه يمثل نشاطاً رئيسياً لكل عضو من أعضاء هيئة التدريس فيها بصفة عامة، وقد يشغل هذا النشاط معظم وقت بعض الأساتذة ، إن لم يكن كله في بعض الجامعات، وقد يشغل ما يقرب من ثلث (1/3) وقته في كثير من جامعات الدول المتقدمة، في حين أن ما يشغله البحث العلمي من نشاط الأستاذ في الجامعات العربية يصل إلى مستويات ضعيفة[5].

إن تعاقد المحيط الاقتصادي والحكومات مع الجامعات في مجال البحث العلمي ، والقيام بدراسة المشكلات الاجتماعية ، ومثل هذه الصفقات لا زالت تمثل اتجاهاً من اتجاهات توفير دخل للأستاذ الجامعي، وبالتالي للجامعات، مما يشجع على الاهتمام المستمر بالبحث العلمي في الجامعات حتى أن بعض الدراسات قد وجدت أنه بالنسبة للكثير من أساتذة الجامعة يكون التعليم عملاً ملحقاً بالبحث ، ويأتي بعده في الأهمية . لأن الأستاذ يدرك أن نجاحه يعتمد بالدرجة الأولى على النتائج المعنوية أو المادية التي يصل إليها من بحوث أكثر مما يحقق من وراء التدريس[6].

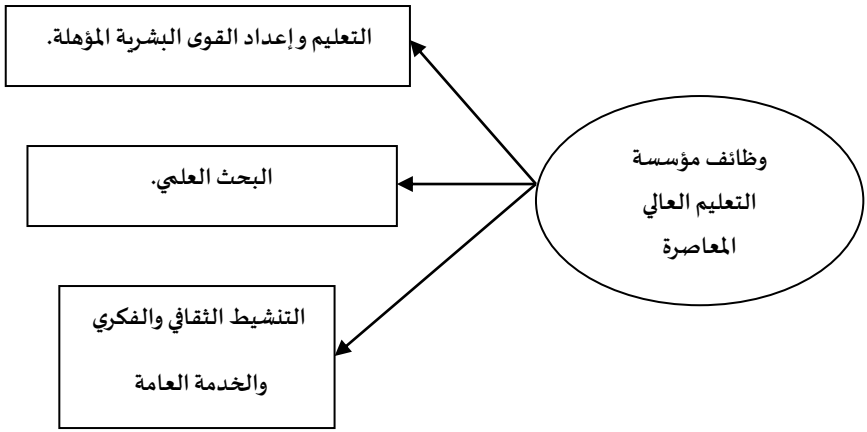

وفي خضم الجدل القائم حول الأولوية هل تكون للتدريس أم للبحث العلمي؟ ، أخذ البعض يفكر في ضرورة التنسيق بين مهمات الأستاذ الجامعي بشكل لا يعطل فعاليته في جانب على حساب تنمية جانب آخر، ومن بين الأطروحات التصور الذي تقدم به الدكتور علي عبد الرحمن خلف كما يلي [7]:-

I-إذا كانت الجامعة ملتزمة بالبحث والتدريس المنهجي معاً، فيستحسن أن يكون توزيع ساعات العمل لعضو هيئة التدريس النموذجي الذي يجمع بين البحث والتدريس كالآتي:

ساعات العمل لعضو هيئة التدريس النموذجي =	وقت الطالب +	وقت البحوث +	وقت الجامعة+	وقت القطاع العام
%100	%50	%40	%5	%5

حيث أن:

- وقت الطالب: يشمل المحاضرات اليومية، والتحضير لها، والدروس العملية والاشراف على البحوث.

- وقت البحوث: ويشمل النشاط الخاص بالقيام بالبحوث والقراءات الخارجية والنشر والاستشارة ..الخ.

- وقت الجامعة: يشمل النشاط الخاص بالاشتراك في اللجان المختلفة في الجامعة.

- وقت القطاع العام: يشمل النشاط الخاص بالبيئة المحلية المحيطة بالجامعة مثل الاشتراك في اللجان الحكومية والمتفرغة من الوزارات والمؤسسات الحكومية المختلفة.

II- أما في حالة الأستاذ الذي يكرس جهوده ومعظم وقته للتدريس ، فيكون التقسيم كالآتي:-

ساعات العمل لعضو هيئة التدريس البارع في التدريس =	وقت الطالب +	وقت البحوث +	وقت الجامعة+	وقت القطاع العام
%100	%75	%15	%5	%5

III- وإذا كان الأستاذ بارعاً ومنتجاً، في البحوث ويصرف جهوده ومعظم وقته فيها ، فيستحسن أن يكون التقسيم كالآتي:-

ساعات العمل لعضو هيئة التدريس الباحث =	وقت الطالب +	وقت البحوث +	وقت الجامعة+	وقت القطاع العام
%100	%25	%65	%5	%5

مما يستنتج من هذا التصور في الثلاث التقسيمات التي عرضت فيه، أنه لا يعفي الأستاذ الجامعي من التعليم في أي حالة، كما لم يعفه من البحث تحت أي ظرف. مما يعزز أهمية تكوين الارتباط بين التعليم والبحث العلمي لدي الأستاذ الجامعي عضو هيئة التدريس في الجامعات والمراكز والمدارس المتخصصة. وهذه القضية –أي التنسيق بين البحث والتعليم- تعتمد على ظروف الجامعة نفسها ، وطبيعة الإعداد العلمي لهيئة التدريس فيها، فترتفع نسبة التفرغ للبحث بمقدار الأهلية للعمل في البحث.

نجد في القوانين المنظمة للتعليم العالي في الجزائر أنها تراعي المسائل العالمية المتعارف عليها بالنسبة لمهنة الأستاذية في الجامعة، و القانون رقم 05/99 المتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي، المؤرخ في 04 أفريل 1999م. كذلك القانون رقم

06/08 المعدل والمتمم للقانون التوجيهي للتعليم العالي، المؤرخ في 23 فبراير 2008م، أشارا إلى المهام التي يمارسها أساتذة التعليم العالي والتي تكون في الميادين التالية: التعليم في مرحلة التدرج، التأطير والإشراف والتوجيه ومراقبة وتقييم معارف الطلبة وكذا تقييم المؤطرين. البحث الذي ينخرط فيه كل أستاذ بصفة إلزامية، التكوين المتواصل، نشر المعارف. ممارسة مهام إدارة مؤسسات التعليم العالي وتسييرها[8].

- **مقترح استراتيجية لتطوير دور الأستاذ الجامعي:**

إن حالة الوصايا على الجامعة ومثقفيها جعلهم إلى حد بعيد غير قادرين على فهم النقاش العلمي ولا النقاش الثقافي لتطوير الجامعة والبحث العلمي والاستجابة لتطلعات المجتمع في جامعة نشطة ورائدة وفعالة في التكوين والبحث العلمي . كما أنها لم تستطع إلى يومنا هذا خلق طلبة قادرين على تناول المواضيع والتوسع فيها ونقدها بعيداً عن الذاتية والوصاية الفكرية للأستاذ على الطالبة [9] ثم إن كذلك مما أدى إلى ضعف العمل الإداري والعلمي مع ماً، وجود التداخل بين الكفاءة العلمية والتربوية، وربط الجانب البيداغوجي بالخدمة الإدارية[10] .

تسير المنظومة الجامعية الجزائرية بتوجهات جديدة معممة منذ 2004م** ، والتي بات في ظلها العمل ضروري من أجل جعل عضو هيئة التدريس قادراً على تحديد نقاط القوة لديه للمحافظة عليها وتطويرها، واختيار أساليب جديدة في العمل. ومن أجل ذلك نقترح الاستراتيجية التالية:-

❶- **إدراك أهمية الإدارة الصفية**:- تتمثل إدارة الصف فيما يقوم به المدرس أو الأستاذ "داخل غرفة الصف من سلوكيات سواء كانت لفظية أو عملية مباشرة أو غير مباشرة، بحيث تحقق بلوغ الأهداف التعليمية والتربوية المرسومة كي يحدث في النهاية تغيير مرغوب فيه في سلوك الطلبة عن طريق إكسابهم معارف ومفاهيم وعادات جديدة".

وتشير إدارة الصف في معانيها الحديثة إلى "عمليات توجيه الجهود التي يبذلها المعلم وتلاميذه في غرفة الصف وقيادتها وأنماط السلوك المتصلة بها باتجاه توفير

المناخ اللازم لبلوغ الأهداف التعليمية المخططة". كما تدل على "مجموعة عمليات وإجراءات تربوية منظمة وهادفة يكون قد خطط لها المعلم لينفذها داخل غرفة الصف لتشمل كل ما يتعلق باستغلال الموارد والإمكانيات البشرية والمادية، وما يتبع ذلك من تنسيق وتوفير للمناخ الصفي الايجابي وقيادة وتنظيم للأنشطة التعليمية والتعلمية التي يقوم بها كل من المعلم والطلبة وذلك لتحقيق الأهداف التربوية والتعليمية المنشودة".

ويكفي الاستاذ المدرس التعرف على كيفية التعامل مع فكر الطالب وعقله وكيف نحفز تفكيره إلى مستويات أعلى لأن هذا الهدف هو هدف جميع الطرائق التدريسية، والتي تسعى إلى تحقيقه، لذلك على الأستاذ الجامعي أن يكون على دراية كبيرة بمستويات التفكير عند الطالب الجامعي، حيث يساعد إدراك هذه المستويات على فهم قدرات وملكات الطالب الجامعي ويعتبر تصنيف "**بلوم**" من أهم تصنيفات التفكير عند الفرد وهو يشتمل على 06 مستويات؛ على الاستاذ ضرورة الإلمام بها. نبينها في الجدول التالي[11] :

المستوى-I	المعرفة	المعلومات وكيفية حفظها وتذكرها
المستوى-II	الاستيعاب	فهم ما تتم دراسته والقدرة على التعبير عنه بلغة الطالب وفهمه
المستوى-III	التطبيق	استخدام قواعد التركيب والاستنباط، والتكميم في حل المسائل
المستوى-IV	التحليل	الانتقال من العموميات الى التفاصيل، ومن الكليات الى الجزئيات،
المستوى-V	التركيب	عكس التحليل ، الانتقال من الأجزاء الى الكل ومن التفصيل الى التعميم.
المستوى-VI	التقويم	إصدار حكم أو رأي على موضوع ما في ضوء معايير معينة .

❷- **وجود أهداف تربوية تعليمية قابلة للقياس**:- تحتل الأهداف في المؤسسة التعليمية الحديثة مكانة أساسية ، لأن قي ضوء هذه الاهداف تكون نقطة الانطلاق، كما انها المصب الذي تنتهي اليه كل الجهود التعليمية تخطيطاً وتنفيذاً وتقويماً، لأنها الدليل والمرشد والموجه والناظم لعمل كل الفاعلين في الحقل التعليمي، مثل المعلم والمتعلم من خلال رسم الادوار وتوزيع المهام في العمل المشترك وبدون أهداف لا يمكن إجراء عملية تقويم ناجحة لعوائد التعلم والتعليم.

كما أن مستويات الأهداف التربوية تتحدد وفق ما تحتويه من معلومات وقواعد وإمكانيات تحققها، وإجمالاً هناك ثلاث مستويات لهذه الأهداف[12] :

1-المستوى العام:- أين تكون الأهداف أكثر عمومية وشمول، حيث يتم وصف الناتج النهائي لعملية تربوية كاملة على صعيد تربية الشخصية ، ومن أمثلة هذا النوع من الاهداف التربوية: ان يتمكن المتعلم من التفكير العلمي السليم. وكذلك تزويد المتعلم بالمعلومات والمهارات الضرورية لأداء عمل معين .

2-المستوى المتوسط :- وهو أكثر تخصيصاً من المستوى السابق، وفيه تتحول الأهداف العامة إلى سلوك نوعي يحدد إمكانات الأداء النهائي الذي يصدر عن الطالب في تعلم مادة من مواد المقرر الدراسي أو في مجموعة من المقررات الدراسية، وهذا ما يسميه البعض بمستوى الأغراض أو المرامي التربوية، وتترجم هذه المرامي في مخططات عمل وبرامج ومقررات تحدد ملمح الطالب.

3-المستوى الخاص:- وهو المستوى التفصيلي الدقيق للأهداف التربوية وهو عبارة عن درجة عالية من التحديد يطلق عليها أحياناً الأهداف السلوكية التي يريد المدرس الوصول إليها من كل درس أو جزء من موضوع مدروس.

❸- **التكوين البيداغوجي للأستاذ:**- يتم التحاق حاملي الشهادات العليا الجامعية وفق عملية التوظيف ، حيث كانت هذه العملية تتم طبقاً للشهادة فقط، ثم أضيفت له المقابلة المباشرة التي لا تحظى إلا بأربع نقاط من عشرين، و لا تأخذ من الزمن أكثر من ربع ساعة، سواء الشهادة أو الملف الإداري لا يعكسان قدرة هذا الموظف على توصيل المعلومة حتى وان كانت لديه . فالتكوين البيداغوجي للأستاذ الجامعي ضروري قبل الالتحاق بالقسم للتدريس إما:-

- عن طريق أيام تكوينية تتوج بشهادة تؤهله للالتحاق بمسابقة التوظيف.
- تأسيس مدارس لتخريج الأساتذة الجامعيين.
- تكوين الأستاذ بعد مسابقة الالتحاق لمدة لا تقل عن ستة أشهر.

وفي إطار التكوين الشخصي البيداغوجي للأستاذ ؛ يجب المنتسب الجديد لحقل التعليم العالي بحضور أربع محاضرات على الأقل للمقياس الذي يطبق فيه السنة الأولى إجبارياً، والذي يكون ذلك تحت مسؤولية أستاذ المحاضرة، الذي

يقدم تقريره عن الأستاذ المطبق في نهاية السداسيين الأوليين من السنة الأولى إجبارياً. كما تستوجب ضرورة تحسين الأداء البيداغوجي للأستاذ:

- تغيير المقياس كل أربعة مواسم ؛ حيث أن بقاء الأستاذ في مقياس معين مدة طويلة من الزمن، وإن كانت تجعله يتمكن منها ويتقنها، إلا أنها في الغالب ما تكون مدعاة للتكرار وعدم بذل الجهد والاطلاع على المستجدات.
- تقديم مطبوعة إلى المجلس العلمي بالجامعة في نهاية المواسم المقررة له لتدريس المقياس؛ وهو توجيهي وليس بالضرورة أن يضم كل تفاصيل المحاضرة والاعمال الموجهة.
- تقديم مراجع جديدة عن المقياس في حال طلب العودة لتدريس نفس المقياس مرة أخرى.
- تقديم مقرر جامعة أجنبية زارها خلال إحدى التربصات.
- حسن تأهيل الاستاذ الجامعي في المواد التي تشكل أساس الامتياز في عصر العولمة. والتي هي: اللغات الأجنبية ، الإعلام الآلي ، تقنيات البحث العلمي.

وتجمع التقارير العلمية والتربوية على ضرورة أن يكون لكل أستاذ جامعي قدر من الثقافة العلمية والتكنولوجية، مما يسمح له بفهم التطورات المستمرة والدائمة في المجتمع الذي يعيش فيه 13،ويذهب البعض إلى أن تدريس تكنولوجيا المعلومات ينبغي أن يصبح جزءاً من المناهج الدراسية في جميع مستويات تدرج الطالب في الجامعة، وأن يكيف محتوى البرامج المخصص في ذلك أي المعارف والمهارات العلمية وطرق التفكير التي يمكن اكتسابها بحيث يصبح أكثر انسجاماً مع احتياجات كل مجتمع.

❹- **قياس كفاءة الأستاذ من خلال قاعدة "الأداء الإنتاجي"**:- ذهبت دراسة في 2006م الى أن الاستاذ المتميز هو[14]:

- الذي يشارك الطلبة أو يقاسمهم المسؤولية الفكرية.
- ربط الأفكار الأكاديمية بحياة الطالبة.
- مساعدة الطلبة على الانخراط في الجماعات الكبيرة كالصف كثير العدد.

-تشجيع الطلبة على الاختلاف مع الاساتذة.
- تعليم أهمية الدليل أو البرهان أو المثال في الموقف.

لذلك الجامعة اليوم لا تكتفي بالبحث عن "الأداء" لأنه متيسر لدى كل أستاذ، وانما تنظر الى "الأداء الانتاجي" ، الذي يمكن أن يكون حاضراً إلا باستحضار معاييره المرتبطة بالكمية، والتكلفة، والوقت، والجودة. وكثير من الجامعات في الشرق والغرب أصبحت تقوم بـ "هندسة أداء" الأستاذ في الجامعة.

وتتنوع أساليب تحسين أداء الأستاذ الجامعي، ومن أهم هذه الأساليب ما يعرف بالأساليب الذاتية والأساليب المهنية. ولقد جاء في التوصية رقم 24 عن المؤتمر العربي حول اعداد وتأهيل أعضاء هيئات التدريس بمؤسسات التعليم العالي؛ ضرورة "إعطاء الأولوية الكبرى للتكوين العلمي لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات ومؤسسات التعليم العالي، وتمكينهم من متابعة نموهم العلمي وتوفير وسائل البحث والاطلاع على المعارف الجديدة عن طريق الإجازات الدراسية وفرص التفرغ، وتبادل الزيارات بين الجامعات العربية وبعضها ومع الجامعات في الخارج ودعم المكتبات بالمراجع الأساسية والكتب الحديثة والدوريات العلمية" [15].

وتضمنت التوصية رقم 25: "وضع الخطط وتنظيم البرامج المناسبة للإعداد المهني التربوي لأعضاء هيئات التدريس في مؤسسات التعليم العالي إحكاماً لمقومات التدريس الناجح والتفاعل المثمر بين الأساتذة والطلاب في العملية التعليمية، ويقترح أن تشمل برامج الإعداد المهني التربوي دراسات نظرية وتطبيقية في مجالات أسس التعليم ومبادئه، وخصائص المتعلم في المستوى الجامعي، وأهداف التعليم العالي وسياساته وقواعد التدريس وطرائقه وتقنياته ومبادئ القياس والتقويم وتطبيقاته في نظم التعليم العالي".

❺ - **وجود رؤوية كلية لاستعمال وتطوير "تكنولوجيا التعليم"**:- إن قناعة أساتذة الجامعات باستخدام تكنولوجيا التعليم ، وتشكيل اتجاهات ايجابية نحو استخدامها في التدريس الجامعي، لا يمكن أن يتأتى إلا بعد اقتناع من قبل الأساتذة أنفسهم بأهميتها في الميدان التربوي، وتجمع المصادر المتعلقة بهذا الموضوع على فكرة مؤداها أن استخدام التكنولوجيا في التعليم الجامعي وخاصة أثناء

المحاضرة، من شأنه أن يؤدي إلى تحسين التدريس وزيادة فعاليته، ويتم ذلك من خلال النظر إلى التقنيات التعليمية سواء من منظرها العام أي باعتبارها تكنولوجيا التعليم أو من خلال منظورها الضيق أي بصفتها وسائل تعليمية [16]. وتكنولوجيا التعليم بأجهزتها وأدواتها الحديثة، إذا ما أحسن استخدامها، يمكن أن تسهم فيما يلي:-

1- تحرير المدرس الجامعي من الأعمال الروتينية كالأعمال المتعلقة بالتلقين والتصحيح ورصد العلامات ، مما يمنحه الفرصة للتفرغ لمساعدة الطلبة على تعلم التفكير والمساهمة في التخطيط لنشاطاتهم وغير ذلك من الأعمال الإشراقية.

2- المساهمة في تأكيد أهمية الخبرة الحسية المباشرة، ووضع الطلاب في مواقف تحفزهم على التفكير واستخدام الحواس في آن واحد.

3- تعزيز التفاعل في القسم، والتحفيز على زيادة المشاركة الايجابية للطلاب: ويتم ذلك من خلال التنويع في استخدام الوسائل التقنية، وتنويع أساليب التدريس، وتجنب أسلوب التلقين.

4- استشارة اهتمام الطلاب وإشباع حاجاتهم للتعلم وتنشيط دافعيتهم ورغباتهم في الاستزادة من المعرفة، مما يسهل مهمة المدرس الجامعي، ويساعده في تهيئة الفرص والمواقف المناسبة لإحداث التعلم.

5- ترسيخ و تعميق مادة التدريس وإطالة فترة احتفاظ الطلبة بالمعلومات، ويمكن أن يتأتى ذلك من خلال إشراك مختلف حواس المتعلم.

6- اختصار وقت المدرس وجهده داخل قاعة التدريس أو المدرج، ففي عرض وسيلة تعليمية بصرية مناسبة، إراحة للمدرس من الشرح الطويل، وتخفيف من الوقع في اللفظية المجردة.

7- تشجيع المدرس على تبني مواقف تربوية تجديدية تبعده عن الجمود والتقليدية وتقربه من روح العصر ومسايرة التطور العلمي التكنولوجي.

وتجمع التقارير العلمية والتربوية على ضرورة أن يكون لكل أستاذ جامعي قدر من الثقافة العلمية والتكنولوجية، مما يسمح له بفهم التطورات المستمرة والدائمة في المجتمع الذي يعيش فيه. ويذهب بعضها إلى تدريس التكنولوجيا ينبغي أن يصبح جزءاً لا يتجزأ من المناهج الدراسية على جميع مستويات التعليم، وان يكيف محتواه أي المعارف والمهارات العلمية وطرق التفكير التي يمكن اكتسابها بحيث يصبح أكثر انسجاماً مع احتياجات كل مجتمع. ومع هذه الاستراتيجية يحتاج المدرسون إلى التدريب الرسمي والمستمر ؛ للمساعدة على تعلم أفضل الطرق لتحقيق التكامل بين التكنولوجيا وبين التعليم، ولكي يصبح دور المدرس مهماً في توجيه طلابه الوجهة الصحيحة للاستفادة القصوى من التكنولوجيا على المدرس أن يقوم بما يلي [17] :-

1. أن يعمل على تحويل غرفة القسم من مكان يتم فيه انتقال المعلومات بشكل ثابت وفي اتجاه واحد من المدرس إلى الطالب الى بيئة تعلم تمتاز بالديناميكية وتتمحور حول الطالب.
2. أن يطور فهماً عملياً حول صفات واحتياجات الطلاب المتعلمين.
3. أن يتبع مهارات تدريسية تأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات والتوقعات المتنوعة والمتباينة للمتلقين.
4. أن يطور فهماً عملياً لتكنولوجيا التعليم مع استمرار تركيزه على الدور التعليمي الشخصي له.
5. أن يعمل بكفاءة كمرشد وموجه حاذق للمحتوى التعليمي.

خاتمة :

يعتبر الاستاذ الجامعي قائد العملية التعليمية في مجال تخصصه فيوجه ويرشد الطلبة ويقيم أداءهم وله باع طويل في وضع وتطوير المناهج وفي البحث العلمي وتقدم المجتمع. ولأجل القيام بهذه الواجبات ينبغي أن يمتلك الأستاذ الجامعي كثيراً من المقومات الشخصية والأكاديمية والمهارات العلمية والفنية التي ترفع من كفاءته وتزيده تمكناً وقوة.

إن الاستاذ الجامعي الجزائري في العصر الحديث مطالب باستخدام تكنولوجيا التعليم والوسائل الجماعية في التعليم الحديث، والرقي بالإنتاج العلمي بحيث يصبح كله في المستوى العالمي. فالفجوة متسعة بين متطلبات التدريس لاسيما في ظل نظام ل.م.د وامكانية الأساتذة ، وواقع ادائهم التدريسي. فالأهداف الاساسية للجامعات في كل انحاء العالم هي التعليم والبحث العلمي، والخدمة المتميزة للمجتمع. وعملية التعليم لا تكتمل بوجود الجامعة فقط ، بل يجب وجود الأستاذ الجامعي على رأس هرم العملية التعليمية التي لا تتم بدونه، باعتباره الركن الأساسي وحجر الزاوية في أي سياسة تعليمية. ولقد حان الوقت للبدء في وضع استراتيجية تأخذ مبدأ الأداء على أسس من تحقيق الكفاءة والفعالية –وهي الغايات المرجوة من نظام ل.م.د-، خاصة وان هندسة أداء الاستاذ الجامعي في الجامعة أصبح أكثر من واجب في العصر الحالي.

المراجع:

(1) د.عمر العرباوي: تعليمية العلوم الاجتماعية في فلسفة الاصلاحات الجديدة، مجلة الواحات، ع08، 2010م، ص59.

(2) أنظر أكثر نفصيلاً: - د. علي راشد: الجامعة والتدريس الجامعي، دار الشروق-عمان، 2007م، ص33-41.

(3) د. عمر العرباوي: مرجع سابق، ص59.

(4) د. عمر العرباوي: مرجع سابق، ص59.

(5) قشار محمد واخرون: الفعالية في التدريس بمؤسسات التعليم العالي، مجلة الواحات، ع08، 2010م، ص153.

(6) د. سامي سلطي عريفج: الجامعة والبحث العلمي، دار الفكر-عمان، ط1، 2001م، ص84.

(7) د. سامي سلطي عريفج: مرجع سابق، ص84.

(8) أنظر في ذلك: - القانون رقم 05/99 المتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي، المؤرخ في 04 أفريل 1999م.

- القانون رقم 06/08 المعدل والمتمم للقانون التوجيهي للتعليم العالي، المؤرخ في 23 فبراير 2008م

(9) د.عمر العرباوي: مرجع سابق، ص57.

(10) د.عبد العزيز خواجة: الادارة الصفية في الوسط الجامعي، مجلة الواحات، ع08، 2010م، ص51.

** تم تبني مشروع الاصلاح وتطبيق نظام L.M.D والذي مر بثلاث مراحل هي:

- التفكير حول استراتيجية التطبيق.
- تحسيس الجامعة بأكبر قدر من المعلومات حول هذا النظام.
- تنصيب الفرق التقنية الخاصة بإعداد برامج التكوين.

لكن بعد ثلاث سنوات من التطبيق ظهرت جملة من المتطلبات، منها:

- نقص الفهم لهذا النظام.
- صعوبة تكيف المدرس مع التكوين التعاوني.

- استمرار العلاقة الضعيفة بين الجامعة وعالم الشغل.
- كثافة عدد الطلبة صعب من تحقيق بعض العمليات.

(11) أنظر : -د.عمر العرباوي: مرجع سابق،ص62-63.

- د.نور الدين أحمد قايد وحكيمة سبيعي: التعليمية وعلاقتها بالأداء البيداغوجي والتربية، مجلة الواحات، ع08، 2010م،ص46.

(12) د.نور الدين أحمد قايد وحكيمة سبيعي: مرجع سابق،ص45.

(13) د. يوسف حديد: تصور مقترح لتطوير طريقة المحاضرة، مجلة الواحات، ع08، 2010م، ص118-119.

(14) د. نادية يوب و د. مختار يوب: تقويم الكفايات التدريسية للأستاذ الجامعي، مجلة الواحات، ع08، 2010م، ص94.

(15) قشار محمد وأخرون: مرجع سابق، ص151-162.

(16) د. يوسف حديد: مرجع سابق، ص118-119.

(17) مصطفى عبد النبي وآخرون: تطورات المنهج التعليمي المعاصر في العلوم الانسانية والاجتماعية، مجلة الواحات، ع08، 2010، ص234.